

اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016)

م.م بيداء رزاق حسين *

المخلص :

ان تغيرات أسعار النفط اثرت بشكل كبير على مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) من خلال التغيرات في العوائد النفطية ، كما ان معامل الاستقرار النقدي لم يبدو مستقرا" خلال مدة البحث مما يعكس حالة الركود في الاقتصاد العراقي على اثر الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الاسواق العالمية ، لذا توصي الدراسة على ضرورة اعتماد سياسة اصلاح اقتصادي قائم على تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية والعمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل وايجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد .

Abstract:

That the changes in oil prices have significantly affected the indicators of monetary stability in Iraq for the period (2003-2016) through changes in oil revenues, and we found in this research that the coefficient of monetary stability did not appear stable "during the period search, reflecting the situation The recession in the Iraqi economy following the decline in oil prices in the world markets, so recommends the study on the need to adopt an economic reform policy based on diversifying the national production base and work to decouple the growth of GDP with oil exports and reduce the dependence on one source of income and find different incentives for growth Economy.

المقدمة :

لقد أصبح تطور الاقتصاد العراقي مرهونا" بما تدره العائدات النفطية التي تسيطر على نسبة (٩٩.٩%) من حجم الصادرات الإجمالية ، هذه الاخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة ، ان اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية ترتب عليه اثار سلبية تجلت بتعمق الاختلال بين المؤشرات الاقتصادية الحقيقية والمؤشرات النقدية وتشوه الميزان التجاري وأصابته بالمرض الهولندي ، مما جعله عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية .

ان لسعر النفط تأثيرا مباشرا" على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، عن طريق انتقال تأثيره على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وقد تم التركيز على العراق كأحدى الدول التي تعتمد كليا" على مورد النفط في استحصال الإيرادات العامة ، والوقوف على التغيرات التي يسببها تذبذب اسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي والمرتبطة بحركة العوامل الاقتصادية (الحقيقية والنقدية) والتي اسهمت في عدم استقرار تلك المؤشرات.

اهمية البحث :- تأتي اهمية البحث من ان الاقتصاد العراقي قد ارتكز على الربيع النفطي في توفير العملات الأجنبية، وان أي تغير يحدث في أسعار النفط سيؤدي إلى تغير في حجم العملات الاجنبية للعراق مما ينعكس على المؤشرات النقدية للبلد والتي قد تتطلب اجراءات تصحيحية .

مشكلة البحث :- ان الاستقرار النقدي المصحوب بمستوى تضخم وسعر صرف مستقر مرتبط بتذبذبات أسعار النفط عالميا" ، فأى تغير يطرأ على الاخيرة سينعكس على مجمل الاداء الاقتصادي في البلد سواء على المستوى الداخلي او الخارجي .

فرضية البحث :- هناك علاقة ما بين تغيرات اسعار النفط والعوامل الاقتصادية (الحقيقية والنقدية) تسهم معا" في استقراره الوضع الاقتصادي للبلد .

هدف البحث :- يهدف البحث إلى بيان اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق ، وتقصي اثر ذلك من خلال رصد اختلال التوازن بين المتغيرات النقدية

والحقيقية ، ولتحقيق هذا الهدف قسم البحث إلى ثلاث مباحث رئيسة ، خصص المبحث الاول للجوانب النظرية في تعريف سعر النفط والاستقرار النقدي وتوصيف كليهما نظرياً، في حين تناول المبحث الثاني تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق، وتناول المبحث الثالث تحليل اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

التوصيف النظري لأسعار النفط والاستقرار النقدي

أولاً : التوصيف النظري لأسعار النفط

١- مفهوم أسعار النفط : يشير سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من ٤٢ غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) (السماك وباشا، ١٩٧٩ : ٢٠) ، أن حركات الأسعار في السوق النفطية يمكن ان تعرض تحت المفاهيم الآتية (عمر ، ٢٠٠٧ : ٣٣) :-

أ- السعر المعلن : وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوباً بالدولار الأمريكي ، وقد ابتداء العمل بالسعر المعلن منذ عام ١٨٨٠ عندما اعلنت شركة ستاندرد أويل نيو جرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر ، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها ، والمعروف ان الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في اطار السعر الرسمي المعلن .

ب- السعر المتحقق : وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحاً منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشكلات الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات التي يمكن ادراجها بما يلي (عمر ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٥) :-

- حسميات الموقع الجغرافي : وتعطي للنفوط التي لا تتمتع دولها أو منتوجها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق النفطية العالمية .
- حسميات المحتوى الكبريتي : ويعطى مقابل النفوط ذات المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي .

- حسميات درجة الكثافة : وتعطي لمشتري النفط الثقيل نسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف نسبة أقل .
- حسميات قناة السويس : تعطي للدول التي تصدر نفوطها مباشرة إلى السوق النفطية دون ان تمر بقناة السويس .
- السعر الضريبي : وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائداً الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية .
- د- سعر الاشارة : ويمكن ان يؤخذ باتجاهين هما :
 - ان سعر الاشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الاشارة النفطية الوسطى بين السعيرين (المعلن والمتحقق) ، ويمكن التوصل إلى سعر الاشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة .
 - يعني سعر الاشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشراً أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نقطة الاشارة ، ونفوط الاشارة عديدة منها : النفط العربي الخفيف ، نفط الأوبك ، نفط غرب تكساس ، نفط برنت ، نفط بحر الشمال ، وهناك أيضاً مجموعة من الأسعار التي ظهرت في المدة اللاحقة وهي (عبد الله ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١) :-

١- السعر الفوري : ويعني ثمن البرميل النفطي معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الاسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام .

٢- السعر الإسمي : ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنه بالدولار .

٣- السعر الحقيقي : وهو يمثل القيمة الحقيقية للسعر الإسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الإسمي للبرميل .

٤- الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل : وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على ان يسلم النفط الخام في مدة مستقبلية محددة .

٥- سعر البرميل الورقي : وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيراً من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية .

٦- السعر الإرجاعي : ويعني سعر برميل النفط محدداً في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل أوبك (البرميل المركب) .

٢- تطورات أسعار النفط

تأرجحت أسعار النفط عبر التاريخ النفطي الذي يمتد لأكثر من ١٤٠ عاماً فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال المدة من عام ١٩٤٨ وحتى نهاية الستينات بين ٢,٥٠ عام ١٩٤٨ إلى نحو ٣ دولارات عام ١٩٥٧ واستقرت عند هذا السعر تقريباً حتى عام ١٩٧٠ ، (المنيف ، ٢٠٠٨ : ٥٣) ، بعد ذلك قررت الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ان ترفع السعر العالمي للنفط لزيادة دخولها ، وقامت هذه الدول بإنجاز هذا الهدف بالتخفيض الجماعي لكميات النفط التي توضعها ، لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام ١٩٧٠ ، وتجلت في ظهور بواذر اختلال بين المعروض من النفط في الاسواق العالمية والمطلوب من قبل مستهلكيه ، ساعدت الاقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية ، وقد أدت هذه التطورات إلى ان يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلاً من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى .

وفي عام ١٩٧٤ انعقد مؤتمر الكويت واجتمعت اقطار الخليج الستة الاعضاء في الاوبك واصدرت قرارها بزيادة أسعار النفط الخام وبذلك أنهى التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام لأقطار الاوبك ، فضلاً عن قرار آخر تضمن قطع امدادات النفط العربي كلياً عن بعض الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية ، هولندا ، البرتغال) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية (عفيفي ، ٢٠٠٣ : ٢٥٩-٢٦٠) ، وفي عام ١٩٧٧ عقد مؤتمر ستوكهولم تضمن زيادة في سعر برميل النفط الخام إلى (٦ ، ١٢) دولار للبرميل ، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب تشرين التحريرية ، وارتفع سعر النفط الخام عام ١٩٧٩ إلى (٢٩) دولار للبرميل وفي عام ١٩٨٠ وصل إلى (٣٦) دولار للبرميل (التتير ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٢) ، وفي عام ١٩٨٠ أفضت الحرب العراقية الايرانية إلى زيادة أسعار النفط الخام وصلت إلى أكثر من ٣٧ دولاراً للبرميل عام ١٩٨١ ، بعد ذلك انخفضت اسعار النفط عام ١٩٨٣ وحاولت الاوبك وضع حصص انتاج منخفضة الى مستوى تستقر عنده الاسعار ،

لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب ان معظم اعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات اعلى من حصصهم ، بيد ان الاسعار انهارت في منتصف عام ١٩٨٦ الى اقل من ١٠ دولارات للبرميل مما دفع الاوبك الى الاتفاق على هدف سعر ١٨ دولاراً للبرميل غير ان الاسعار استمرت ضعيفة، بعد ذلك ارتفعت الأسعار في عام ١٩٩٥ بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت ، بعدها دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام ١٩٩٤ إذ وصلت إلى ادنى مستوى لها منذ عام ١٩٧٣ ، نجحت الاوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام ١٩٩٦ إلا ان هذا التعافي لم يدم طويلاً حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ نتيجة تجاهل تأثير الازمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخضعت انتاجها بمقدار ٣ ملايين برميل عام ١٩٩٩ لتتصعد الأسعار إلى ٢٥ دولار للبرميل ، ساعدت المشكلات الفنية عام ٢٠٠٠ في صعود أسعار النفط إلى مستوى ٣٠ دولاراً ، وغدت الاضطرابات والمشكلات الفنية مسار النفط الصاعد ابتداءً من عام ٢٠٠١ التي شهدت ارتفاعاً مطرداً في أسعار النفط نتيجة تحسين الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا وخروج الاتحاد السوفيتي من أزمتها ، إذ بلغ سعر النفط ٥٠ دولار عام ٢٠٠٤ (الموسوي ، ٢٠٠٥: ٣٦)، وفي عام ٢٠٠٥ قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى ٧٨ دولار للبرميل ، إذ ادى ضعف الدولار الأمريكي والنمو السريع للاقتصادات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناهضة في نيجيريا وفنزويلا خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست ٩٠ دولار للبرميل الخام ناميكس (التنير ، ٢٠٠٧ : ١٢٤) .

ومع بداية ملامح الازمة المالية عام ٢٠٠٧ لتشتد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بدأ معها انخفاض أسعار النفط إلى (٩١ . ٦٨) دولاراً / برميل بعد ان كان (٩٧ . ٣٧) دولاراً / برميل في عام ٢٠٠٨ ، وبعد التعافي من الازمة المالية ارتفعت أسعار النفط إلى (٦١ . ٧٩) دولاراً / برميل عام ٢٠١٠ ثم شهد ارتفاعاً حاداً بدءاً من (١١١ . ٣٦) دولاراً / برميل عام ٢٠١١ ليصل إلى (١١١ . ٦٠) دولاراً / برميل عام ٢٠١٢ بعد ذلك أنخفض إلى مستوى (٤٣ . ٧٦) دولاراً / برميل عام ٢٠١٦ ، ومن العوامل الرئيسة التي ادت إلى تهاوي أسعار النفط للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦) ما يأتي (اوبك ، ٢٠١٥: ٤٥):-

- تعد وفرة الامدادات العالمية من ابرز الاسباب التي ادت إلى انخفاض أسعار النفط ، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية (النفط الصخري) في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت اليه من زيادة كبيرة في إجمالي انتاجها النفطي .
- ظهور بواذر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام والطلب الصيني بشكل خاص ، إذ اتخذت الحكومة الصينية توجهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير .
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسة الأمر الذي خفض من أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم .

٣- أسعار النفط والنظام النقدي الدولي

تسبب ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ اختلال في موازين المدفوعات للدول الصناعية ، مما أثر تأثيراً سلبياً على عملات هذه الدول ، فضلاً عن انتقال مركز الثقل المالي العالمي إلى الدول النفطية ، فعلى الرغم من ان ارتفاع أسعار النفط يعد مؤشراً ايجابياً بالنسبة للدول المنتجة للنفط ، إلا ان انخفاض سعر الدولار أمام العملات العالمية أسهم في تآكل مدخولات الدول النفطية من بيع البترول التي تسعره بالدولار، فلو اخذنا في الاعتبار عامل التضخم وتدهور سعر صرف الدولار عام ١٩٨٦ حتى اليوم لأتضح انه فقد نحو ٦٥% ضد الين الياباني و ٦٠% ضد الجنيه الاسترليني و ٣٥% ضد اليورو ، ولذلك فإن القيمة الحقيقية لأسعار النفط التي بلغت عام ٢٠٠٩ نحو ٨٠. ٨٩ دولاراً هو حوالي ٤٣ دولاراً للبرميل في ظل عامل التضخم (المنيف ، ٢٠٠٨ : ٦٠) ، ومن المستبعد ان تتحول الدول النفطية إلى تسعير نفطها بغير الدولار نظراً إلى حجم التداول بالدولار الأمريكي يصل نحو ثلاثة تريليونات دولار ، كما ان أكثر من ٥٠% من صادرات العالم يتم دفعها بالدولار الأمريكي ، وان أكثر النقد الأجنبي في العالم يتم وضعها بالدولار ، وان أكثر من ٨٠% من مبادلات أسعار الصرف الأجنبي في العالم تتم من خلال الدولار الأمريكي (التتير ، ٢٠٠٧ : ١٣٠) .

ثانياً : التوصيف النظري للاستقرار النقدي

تعد ظاهرة الاستقرار النقدي من اهم المشكلات الاقتصادية في الدول النفطية ، إذ تعمل على اضعاف قوة العملة في التعاملات الاقتصادية الخارجية ومن خلال ما يأتي سنتطرق إلى المفاهيم الاساسية لعناصر الاستقرار النقدي :-

١- الاستقرار النقدي الداخلي (التضخم ، سعر الفائدة)

يعد التضخم وسعر الفائدة احد أهم مؤشرات الاستقرار النقدي ، لما لها من آثار بالغة على متغيرات الاقتصاد الكلي ، وعليه سنتناول الجوانب الاساسية لكل من التضخم وسعر الفائدة .

أ- مفهوم التضخم ، أسبابه ، وأنواعه .

يعرف التضخم بأنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار ، ويصبح التضخم أكثر اتساعاً عندما يرافق الزيادة في الاصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب (معروف ، ١٩٢:٢٠٠٥)، وهناك عدة أسباب للتضخم يمكن اجمالها في الاسباب الآتية(سوانينييرج، ٢١٠:٢٠٠٨) :-

• **التضخم بارتفاع الطلب الكلي :** ان التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض ويسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فإنه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون ان يقابل هذه الزيادة في الإنتاج من الأفراد مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلّة المعروض من النقود ، كما قد ينتج التضخم بانخفاض العرض الكلي ، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الانفاق الحكومي وفائض النقد المتداول .

• **التضخم الهيكلي :** يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان والمكان والكميات والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية ، وتوزيع للموارد المالية والمادية داخل المجتمع ، والضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب ، النفقات ، الإنتاج ، وتنعكس هيكلية الاقتصاد ككل مثل السكان والمشروعات وهيكل الاسواق وغيرها (عجمي وياسين ، ٢٠٠٩ : ٢٨٦) .

• **التضخم المستورد:** يظهر بوضوح في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصادات الأخرى ، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج ، ويعرف على

انه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج ، كالملابس والاطعمة الجاهزة والاحذية .. الخ مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الاسواق المحلية .

ويمتاز التضخم بتعدد انواعه منها (ملاك.٤٤٦:٢٠٠٠-٤٤٧) :-

- **التضخم البطيء** : هذا التضخم قد يكون ثابتاً أو متقلباً ، ويتراوح ما بين ٣% و ٥% .
- **التضخم الزاحف** : يوصف هذا التضخم عندما يحصل الارتفاع في مستوى الأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً .
- **التضخم الجامح** : يتميز هذا التضخم بسرعة تطوره وإذا ما عجزت السياسة الاقتصادية عن الحد من تسارعه فإنه قد ينقلب إلى تضخم مريع قد يهدد النظام النقدي .
- **التضخم الركودي** : يعني تزامن التضخم مع الركود الاقتصادي ، ان ترافق التضخم مع البطالة يشكلان ما اصطلح على تسميته بالتضخم الركودي .

ب - سعر الفائدة : سنتناول مفهوم سعر الفائدة من منظور التحليل النقدي الكينزي إذ يعرف سعر الفائدة بأنه ظاهرة نقدية بحتة ، وكثمن فإنها تتحدد في السوق النقدية وفقاً للنظرية الحدية التي يأخذ بها كينز بتلاقي قوى العرض والطلب ، أي عندما يتلاقى التفضيل النقدي مع كمية النقود المعروضة في السوق (دويدار والغولي ، ٢٠٠٣ : ٢٢١-٢٢٢)، وعليه نجد ان الطلب على النقود (أي تفضيل السيولة) تتحدد بدافعين الاول المعاملات والاحتياط اساساً بمستوى الدخل، في حين يتوقف الدافع الثاني المضاربة على سعر الفائدة.

٢ - الاستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف)

يمثل الهدف الاساسي في تحقيق الاستقرار النقدي لدى السلطات النقدية في كل بلد، وعلاقة هذا الهدف بسعر الصرف ، إذ إنّ عملية اختيار نظام سعر الصرف المناسب تحكمها الظروف الخاصة بكل بلد .

- ١ - **مفهوم سعر الصرف** : يعرف بأنه سعر مبادلة عملة بعملة أخرى ، وهكذا تعد احدى العملتين سلعة في حين تعد الأخرى السعر النقدي لها ، (بوخاري ، ٢٠١٠ : ١١٩) .
- وهناك عدة انواع لسعر الصرف منها (بوخاري ، ٢٠١٠ : ١٣٥) :-

أ . سعر الصرف الأسمى : وهو السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال مدة زمنية دون ابراز القوة الشرائية للعملة .

ب- سعر الصرف الحقيقي : وهو السعر الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد ادخال المستويات اللازمة ، والعلاقة بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي تظهر من خلال المعادلة الآتية :-

$$TCR = \frac{TCN * P2}{P1} = \frac{TCN / P1}{1\$ / P2}$$

حيث ان :

TCR : سعر الصرف الحقيقي .

TCN : سعر الصرف الإسمي .

P2 : مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي .

P1 : مؤشر السعر المحلي .

ج- سعر الصرف الفعلي : يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في مدة زمنية معينة .

د- سعر الصرف العاجل : يعرف بأنه سعر الصرف الأجنبي المطبق في عملية الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال .

هـ- سعر الصرف الآجل : يعرف بأنه السعر الذي يتم على اساس بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ ابرام عقد الصفقة ، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين في نفس تاريخ ابرام عقد الصفقة .

المبحث الثاني

تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

تعد السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي مؤسسة استقرار الأسعار والمشجعة لتمويل التنمية ومن خلال دعم ادوات السوق وهدفها الاساس التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار بغية استعادة التوازن الاقتصادي وتقوية الاستقرار المالي في آن واحد .

أولاً :- التضخم (Inf) : لقد مر العراق خلال العقود السابقة بظروف اقتصادية صعبة بسبب التضخم الذي تعود جذوره إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وتزايد عرض النقد واتساع الطلب ، ثم تزاوجت الاسباب النقدية مع الهيكلية خلال الثمانينات نتيجة الحرب العراقية الايرانية التي احدثت زيادة واضحة للعملة في التداول ، وقد تعاظمت الاسباب الهيكلية خلال عقد التسعينات نظراً لتزامن حالة التضخم والركود (التضخم الركودي) (العنبيكي ، ٢٠٠٨:١٠٨) بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام السابق وقد تعمقت هذه الأسباب بل اتسع اثرها بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، إذ أظهرت اتجاهات الأسعار تاريخياً وجود عنصر التضخم المترافق مع هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي، إذ ما زال النفط يشكل المورد الرئيس للاتفاق العام على حساب القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية فضلاً عن عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع المستوردة ومن ثم أخذ العراق يعتمد على الاستيرادات الغذائية والسلعية بمختلف انواعها (الهييتي ، ٢٠١٠ : ٨) .

لقد أصبح التوسع في الاتفاق العام يتحدد بالعوائد النفطية التي شكلت نحو (٩٠%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للعراق ، إذ تتضمن الموازنة العامة نفقات تشغيلية من الصعب تخفيضها لأنها تتضمن الاجور والرواتب وتخصيصات دعم البطاقة التموينية واشكال الدعم الأخرى التي تجعل الاتفاق الجاري يفوق الاتفاق الاستثماري مقابل استمرار تخلي قطاعات المجتمع عن دفع الضرائب وتفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وقد قام هذا النمط من التمويل على ظاهرة الاصدار النقدي الذي أسهم في استمرار وتنامي ظاهرة التضخم نتيجة وجود كتلة نقدية كبيرة في السوق يقابلها تدني في كمية المعروض السلعي ، مما ينعكس على رفع المستوى العام للأسعار وكما يتضح ذلك في

جدول (١) ، إذ يلاحظ ان حجم العرض النقدي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) في حالة زيادة مضطردة بفعل المضاعف النقدي ، إذ بلغت الودائع الجارية (١٠١٤) ترليون دينار عام ٢٠٠٣ وواصلت الارتفاع حتى بلغت (٣٨٠٨) ترليون دينار عام ٢٠١٣ وهذا يعود إلى توسع الدولة في الانفاق العام الممول بالإيرادات النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية ، وخلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) سجل عرض النقد (M1) انخفاضاً ملحوظاً ، سجلت الودائع الجارية لدى المصارف التجارية (٣٦٠٦) ترليون دينار عام ٢٠١٤ وواصلت الانخفاض حتى بلغت (٢٨٠٦) ترليون دينار عام ٢٠١٦ ، يعود ذلك إلى عدة عوامل ابرزها ضعف الثقة بالجهاز المصرفي بسبب قيام عدد من ادارات المصارف بعدم المحافظة على ودائع الجمهور ، مما ادى إلى ظهور حالات اعسار مصرفي وانخفاض نسبة السيولة لدى عدد غير قليل من المصارف مما خلق ما يطلق عليها ظاهرة (الذعر المصرفي) فضلاً عن زيادة حالات الهجرة الداخلية والخارجية ، ان انخفاض عرض النقد من (٧٣٠٨) ترليون دينار عام ٢٠١٣ إلى (٧٠٠٧) ترليون دينار عام ٢٠١٦ يعود بالدرجة الاساس إلى الانخفاض الواضح الذي شهدته أسعار النفط عالمياً ابتداءً من النصف الثاني من العام ٢٠١٤ فضلاً عن سوء استخدام الموارد بالعملات الأجنبية وتلكؤ تنفيذ الخطة الاستثمارية ضمن الموازنة العامة الاتحادية ، ووجود الكثير من حالات الفساد المالي التي أدت إلى توقف المشاريع الاستثمارية الموكلة إلى القطاع الخاص بسبب سوء التنفيذ مما أنعكس على الكتلة النقدية في التداول.

جدول (١)

حجم الكتلة النقدية في التداول وعرض النقد (M1) ومعدل التضخم في العراق للمدة
(٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

ترليون دينار

السنوات	صافي العملة في التداول (١)	الودائع الجارية (٢)	مجموع عرض النقد (M1)	التضخم بالأساس % ٢٠٠٧ = ١٠٠
٢٠٠٣	٤ .٦٢٩	١ .١٤٣	٥ .٧٧٣	٣٣ .٦
٢٠٠٤	٧ .١٦٣	٢ .٩٨٦	١٠ .١٤٩	٢٧
٢٠٠٥	٩ .١١٣	٢ .٢٨٦	١١ .٣٩٩	٣٧
٢٠٠٦	١٠ .٩٦٨	٤ .٤٩١	١٥ .٤٨٠	٥٣ .٧
٢٠٠٧	١٤ .٢٣١	٧ .٤٨٩	٢١ .٧٢١	٣٠ .٨
٢٠٠٨	١٨ .٤٩٢	٩ .٦٩٧	٢٨ .١٨٩	٢ .٧
٢٠٠٩	٢١ .٧٧٥	١٥ .٥٢٤	٣٧ .٢٩٩	- ٢ .٨
٢٠١٠	٢٤ .٣٤٢	٢٧ .٤٠١	٥١ .٧٤٣	٢ .٤
٢٠١١	٢٨ .٢٩٦	٣٤ .١٧٩	٦٢ .٤٧٥	٥ .٦
٢٠١٢	٣٠ .٥٩٣	٣٣ .١٤٢	٦٣ .٧٣٦	٦ .١
٢٠١٣	٣٤ .٩٩٥	٣٨ .٨٣٥	٧٣ .٨٣٠	١ .٩
٢٠١٤	٣٦ .٠٧١	٣٦ .٦٢٠	٧٢ .٦٩٢	٢ .٢
٢٠١٥	٣٤ .٨٢٢	٣٠ .٥٨٠	٦٥ .٤٣٥	١ .٤
٢٠١٦	٤٢ .٠٧٥	٢٨ .٦٥٧	٧٠ .٧٣٣	١ .٥

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٧) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، العراق ، صفحات متفرقة
ونتيجة لذلك أصبحت ظاهرة التضخم حقيقة يعاني منها الاقتصاد العراقي في ظل هيمنة العوائد النفطية عليه ، وبهذا أصبح انخفاض القوة الشرائية للعملة بمثابة ضريبة يدفعها المواطن العراقي، إذ بلغ معدل التضخم بعد التغير السياسي في العراق (٣٣ .٦%) عام ٢٠٠٣ ثم ارتفع إلى (٣٧%) عام ٢٠٠٥ و (٥٣ .٧%) عام ٢٠٠٦ ، إذ وصل التضخم

في العراق عام ٢٠٠٦ إلى مستوى التضخم المفرط وهناك عدة اسباب أسهمت بذلك وهي (الكواز ، ٢٠١١ : ٥) :-

١- قيام الحكومة العراقية برفع الأسعار الرسمية للمحروقات في تتبع انماء العراق استناداً إلى توصيات صندوق النقد الدولي .

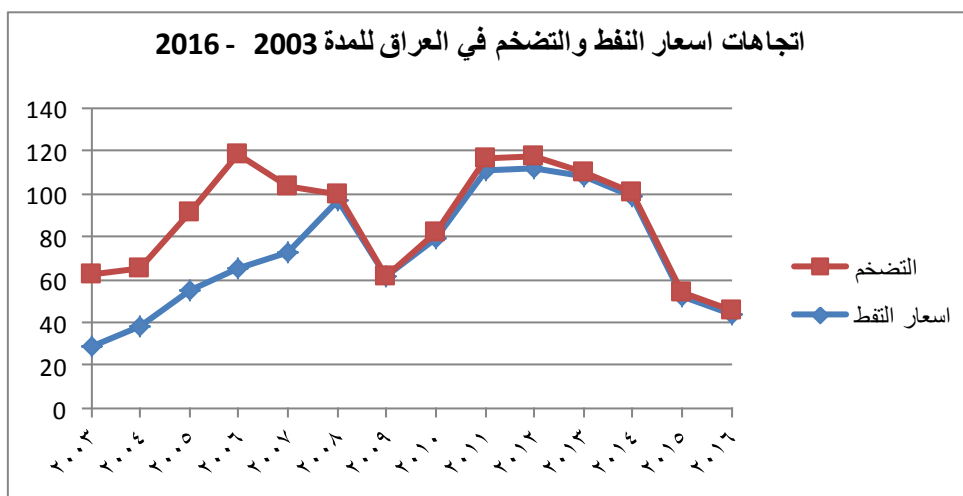
٢- ارتفاع الطلب المحلي على الوقود بسبب الانقطاعات المستمرة في الطاقة الكهربائية .

٣- ارتفاع عمليات تهريب المشتقات النفطية إلى الدول المجاورة خلال تلك المدة بسبب ضعف السيطرة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية .

٤- انتشار السوق السوداء وكثرة الوسطاء والمضاربين .

وفي عام ٢٠٠٨ انخفض معدل التضخم إلى (٧.٢ %) ووصل إلى (٥.١ %) عام ٢٠١٦ ، نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية بنسبة (٤.٨ %) والنقل بنسبة (٣.٥ %) وقسم الترفيه والثقافة بنسبة (٩.٠ %) ، مما انعكس على تراجع مستوى التضخم لعام ٢٠١٦ (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١٧ : ٨٠) ، ان سبب ارتفاع معدلات التضخم هو استمرار الاعتماد على القطاع النفطي وتمويل الانفاق الحكومي بعائدات النفط وكما هو موضح في الشكل (١) سير منحني التضخم جنبا" الى جنب مع منحني اسعار النفط ، وهو ما أسهم في زيادة حجم الكتلة النقدية في التداول في الوقت الذي لا زالت القطاعات السلعية تعيش في حالة تخلف بسبب سوء التخطيط والادارة وعدم استحضار الآفاق المستقبلية للصناعة ، فضلاً عن انخفاض الإنتاج الزراعي متأثراً بسياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الحكومات العراقية المتعاقبة وارتفاع أسعار الواردات من السلع والمدخلات الوسيطة مما انعكس ذلك على رفع المستوى العام للأسعار .

شكل (١)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (١) و (٢) .

ثانياً :- سعر الفائدة (IR) : يعد سعر الفائدة من اهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تستخدم للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، فهي تؤثر بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة الطلب على القروض في حالة تخفيضه إذ يشجع الطلب على الاستثمار وبالعكس ، كما ان لانخفاض سعر الفائدة المزيد من النتائج السلبية ، إذ انها تشجع التحول نحو النقد الأجنبي وظهور الدولار خاصة في ظل تدهور قيمة العملة المحلية ، فعندما تجد الدولة صعوبة في تحريك سعر الصرف فهي تقوم بتحريك أسعار الفائدة عندما تثبت أسعار الصرف ، وعندما تتاح أمام الدولة امكانية التحكم في الاثنين فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف .

اما في العراق فعلى الرغم من تحريك أسعار الفائدة باتجاه يهدف إلى تقليل الضغوط التضخمية ، فقد اتسم هيكل أسعار الفائدة بالجمود والثبات وعدم امكانية جذب المدخرات وتحقيق الارباح الاقتصادية ، إذ ما زال متوسط الانتشار بين سعري الفائدة المقبوضة والمدفوعة من قبل المصارف التجارية متجاوزاً النسبة المعيارية البالغة (٣%) ، إذ ان القطاع المصرفي لا يزال متمسكاً بإشارات فائدة عالية على القروض الممنوحة للجمهور وبمعدلات تفوق معدلات التضخم وهو الأمر الذي يتقاطع مع هدف الاستقرار المالي وفق المؤشرات المعيارية والذي يعكس ضعف المنافسة بين المصارف في تحديد سعر الفائدة

واعتقاد المصارف بأن سعر الفائدة العالية كافٍ لتحملها مخاطر الائتمان بسبب المخاطر النظامية التي يتعرض لها الاقتصاد وتردي الوضع الأمني ، في ظل نظام مالي يفتقر للتطور ويتميز بارتفاع السيولة المصرفية ، وبذلك تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي غير فاعلة ، ومن ثم فإن الاداة الرئيسة المتاحة للبنك المركزي هي سعر الصرف ، وعلى الرغم من ان البنك المركزي قد استخدم سعر الفائدة بشكل بسيط جداً الا انه أظهر تأثيره في السوق الموازية إذ سجل نحو (٨%) عام ٢٠٠٩ ، فيما اتسم بالثبات للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٥ فكان تأثيره ضعيفاً جداً إذ سجل نحو (٦%) خلال المدة ذاتها كما يوضحه ذلك جدول (٢) ، يعود ذلك إلى الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) لأغراض الاستيرادات ولتغطية التعاملات اليومية التجارية التي تتزايد باستمرار مع دخول سلع وبضائع جديدة للأسواق المحلية ، اما في عام ٢٠١٦ فقد تم تخفيض سعر الفائدة الى (٤%) استناداً " لمتطلبات السياسة النقدية ولتقليص الفجوة بين الفائدة والمدفوعة والمستوفاة (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ : ٤٠).

ثالثاً : سعر الصرف: مر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بمراحل مختلفة أدت إلى التحسن التدريجي في قيمته في السوق الرسمي للمدة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٦) ، إذ انخفض من (١٨٩٦) دينار/ دولار عام ٢٠٠٣ إلى (١١٧٠) دينار/ دولار عام ٢٠١٦ ، وفق نظام سعر الصرف (الثابت بحكم الواقع) ، خاصة ان نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية كسوق منظمة للصرف تتيح للبنك المركزي التدخل بما يضمن استقرار أسعار الصرف والتأثير في مناسيب السيولة المحلية ، ولاسيما بعد ان تولى العراق عن نظام الصرف المتعدد الذي ظهر بسبب ثبات سعر الصرف في السوق الإسمي عام ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ ، وكذلك انخفض سعر الصرف في السوق الموازي من (١٩٣٦) دينار/ دولار عام ٢٠٠٣ إلى (١٢١٤) دينار/ دولار عام ٢٠١٤ ، ثم ارتفع عام ٢٠١٦ إلى (١٢٧٥) دينار/ دولار ، إن ثبات سعر الصرف الإسمي في العراق لمدة طويلة يؤدي إلى ظهور سوق الصرف الموازي ، والجدول (٢) يبين مسارات سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي .

جدول (٢)

أسعار النفط الخام السنوية وأسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي في السوق الإسمي والموازي وأسعار الفائدة في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

السنة	أسعار النفط الخام دولار / برميل	أسعار الصرف		أسعار الفائدة %
		السوق الموازي دينار / دولار	السوق الإسمي دينار / دولار	
٢٠٠٣	٢٨ . ٨٥	١٩٣٦	١٨٩٦	--
٢٠٠٤	٣٨ . ٢٦	١٤٥٣	١٤٥٣	٦
٢٠٠٥	٥٤ . ٥٧	١٤٧٢	١٤٦٩	٦ . ٣
٢٠٠٦	٦٥ . ١٦	١٤٧٥	١٤٦٧	١٠ . ٤
٢٠٠٧	٧٢ . ٤٤	١٢٦٧	١٢٥٥	٢٠
٢٠٠٨	٩٧ . ٣٧	١٢٠٣	١١٩٣	١٦ . ٨
٢٠٠٩	٦١ . ٧٤	١١٨٢	١١٧٠	٨ . ٨
٢٠١٠	٧٩ . ٦١	١١٨٥	١١٧٠	٦ . ٣
٢٠١١	١١١ . ٢٦	١١٩٦	١١٧٠	٦
٢٠١٢	١١١ . ٦٣	١٢٣٣	١١٦٦	٦
٢٠١٣	١٠٨ . ٥٦	١٢٣٢	١١٦٦	٦
٢٠١٤	٩٨ . ٩٧	١٢١٤	١١٦٦	٦
٢٠١٥	٥٢ . ٣٢	١٢٤٧	١١٦٧	٦
٢٠١٦	٤٣ . ٦٧	١٢٧٥	١١٧٠	٤

المصدر: ١- البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة .

2-OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2003-2016.

المبحث الثالث

تحليل أثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في العراق

للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

أولاً :- أثر سعر النفط على التضخم وسعر الفائدة في العراق

ان الديناميكية التي تؤثر بها تغيرات أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) هو تأثيرها بطريقة غير مباشرة من خلال تغيرات العوائد النفطية صعوداً وهبوطاً فضلاً عن اجراءات السياسات الاقتصادية في التكيف والاستجابة لمثل هذه الصدمات، ومن هنا يمكن تتبع الاثر الذي تسببه أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة في العراق من اتجاهين :-

- الأول : اتجاه السياسة المالية من خلال اثر زيادة العوائد النفطية على الانفاق العام .
والثاني : اتجاه السياسة النقدية من خلال أثر سعر النفط على الكتلة النقدية (M2) .

١- الأنفاق العام والعجز التوازني : ان أثر الانفاق الحكومي الممول بعائدات النفط الخام أدى إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وبالأخص النفقات التشغيلية التي شهدت زيادة على امتداد المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) ، على حساب الانفاق الاستثماري الذي اتجه نحو الارتفاع ولكن بنسب متواضعة ، إذ ان تلك الزيادة في مستويات الانفاق العام انعكست في صورة آثار تضخمية ، فالنفقات التشغيلية في شكل اجور ومشتريات سلعية وخدمية ساعد على زيادة القوة الشرائية والسيولة لدى الافراد وفي الاسواق ومن ثم زاد من الميل للاستهلاك وبذلك غذي " الموجة التضخمية " ، إذ نلاحظ من الجدول (٣) استمرار الانفاق العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالارتفاع ففي عام ٢٠٠٤ بلغ الانفاق العام ١٩٨٢ مليار دولار ثم وصل إلى ٨٤٦٥٩ مليار دولار عام ٢٠١٠ ، فقد ترتب على الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية لتمويل الميزانية السنوية فتح المجال للحكومة العراقية للتوسع في الانفاق الحكومي بسبب الطفرات السنوية الكبيرة في العوائد النفطية، الا ان انخفاض سعر برميل النفط الخام بسبب الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وضع الحكومة العراقية أمام تحديات كبيرة نظراً لكون الميزانية السنوية تتكون من النفقات التشغيلية التي تتضمن الاجور والرواتب والمكافآت التقاعدية وتخصيصات دعم البطاقة التموينية واشكال الدعم الحكومي الأخرى ، والنفقات

الاستثمارية ومن ثم فإن من الصعوبة تخفيض تخصيصات النفقات التشغيلية ولا سيما ان النفط جلب عوائد مالية كبيرة سمحت للحكومة بالتوسع في الميزانيات السنوية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) .

لقد أخذ الانفاق العام بالارتفاع حتى بلغ ١٠٦٨٧٣ مليار دولار عام ٢٠١٣ ، في حين سجل الانفاق العام لعام ٢٠١٦ انخفاضاً بلغ ٦٧٠٦٧ مليار دولار ، وذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في النفقات العامة بشقيها (التشغيلية والاستثمارية) كان لتراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للدولة وهذا ما أسهم بزيادة العجز في الموازنة العامة وتفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط ، فضلاً عن الضغوط التضخمية الناجمة عن زيادة الانفاق العسكري وكلفة التعامل مع الازمة الانسانية التي تسبب بها تنظيم داعش (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١٧:٦٤) ، وعموماً ان خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) شهدت الموازنة فائضاً بلغ (٢٤٨ . ٨٦٥) مليون دينار و (٦٤٨ , ٦٧٧ , ١٤) مليون دينار على التوالي بمعدل نمو مركب بلغ (٥ , ٤٢ %) وذلك لتفوق الإيرادات العامة المتأتية من النفط على النفقات العامة بعد عودة العراق للسوق النفطية ، في حين شهدت الموازنة العراقية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٦ عجزاً بمعدل نمو مركب بلغ (٨ , ١٣ %) ، كان سبب العجز عام ٢٠١٦ الانخفاض الكبير في أسعار النفط عن عام ٢٠١٢ إذ كان (١١١.٦٣) دولار/برميل ، إلى جانب ارتفاع النفقات (الاستثمارية) بنسبة (١٨ %) عن عام ٢٠١٢ (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي في العراق ٢٠١٦: ٦٢-٦٨) ، ونتيجة للعجز المسجل في عام ٢٠١٦ ازدادت الحاجة لمتابعة تطورات الدين ومؤشرات استدامته ، على اعتبار انه احد اهم قنوات السياسة المالية التي تؤثر بها على الاستثمار عبر معدل الفائدة، ففي حالة عجز الموازنة سينتج زيادة في أسهم الدين الحكومي بشكل يخفض من دفع مبالغ السندات الحكومية (نسبة إلى الأصول المالية الأخرى)، وهذا ما يستدعي ظهور اثر المحفظة المالية إلى الزيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من اجل تحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها ، لذا فقد توجهت السياسة المالية في العراق خلال سنوات العجز في ايجاد مصادر تمويل الموازنة العامة عبر ادوات مختلفة منها : قيام البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة أو السندات الحكومية من السوق الثانوية ، ا

ذ

ارتفع الدين العام الداخلي من (٢٥٥, ٤) مليون دولار عام ٢٠١٣ إلى (٣٦٢, ٤٧) مليون دولار عام ٢٠١٦ وبمعدل سعر خصم (٤.٥%) وباستخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD لأجل (٣٦٤) يوماً وبسعر قطع متعدد (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي، ٢٠١٦، ص ٧١)، كما تم تخفيض: (أ) سعر الفائدة من (٦%) عام ٢٠١٠ إلى (٤%) سنوياً عام ٢٠١٦.

(ب) تخفيض أسعار الفائدة على النوافذ الاستثمارية لتكون (٥٠.٥%) للاستثمار لمدة (٧) أيام سنوياً، (٧٥.٠%) للاستثمار لمدة (١٤) يوماً سنوياً، و (١٠%) للاستثمار لمدة (٣٠) يوماً سنوياً (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي: ٢٩).

جدول (٣)

المتغيرات المالية والنقدية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

السنوات	الانفاق العام مليار دولار	فائض وعجز الموازنة مليون دينار	الاستيرادات مليون دولار	مبيعات الدولار مليون دولار	التضخم الاساس % ٢٠٠٧=١٠٠
٢٠٠٣	١٩٨٢	-٤٦٣٦٢١	١٠.٠٦٣	—	٣٣.٦
٢٠٠٤	٣٢١١٧	٨٦٥٢٤٨	٢١.٣٠٢	٤٩٨١	٢٧
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥	١٤١٢٧٧١٥	٢٣.٥٣٢	٩٦٤٩	٣٧
٢٠٠٦	٣٨٨٠.٦	١٠٢٤٨٨٦٦	٢٢.٩٩٠	٤١١١٧	٥٣.٧
٢٠٠٧	٣٩٥٣١	١٥٥٦٨٢١٩	١٩.٥٥٦	١٥٩٨٠	٣٠.٨
٢٠٠٨	٥٩٤٠.٣	٢٠٨٤٨٨٠.٧	٣٥.٠١٢	٨٢٥٨٦	٢.٧
٢٠٠٩	٦٥٦٥٨	٢٦٤٢٣٢٨	٤١.٥١٢	٣٣٩٩٠	-٢.٨
٢٠١٠	٨٤٦٥٩	٤٤٠.٢٢	٤٣.٩١٥	٧١٣٦١	٢.٤
٢٠١١	٦٩٦٤٠	٣٠٠.٤٩٧٢٦	٤٧.٨٠٣	٣٩٧٩٨	٥.٦
٢٠١٢	١٠٥١٤٠	١٤٦٧٧٦٤٨	٥٩.٠٠٦	٨٤٨٦٤	٦.١
معدل النمو المركب % لفائض وعجز الموازنة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)	٤٢.٥				١
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣	-٠.٨٤٧٨٢٥	٥٩.٩٤٣	٥٦٧٨٥	١.٩
معدل النمو المركب % للإيرادات ومبيعات			١٢	٣٠.٨	-٣.٨

الدولار للمدة (٢٠٠٣ - (٢٠١٣)					
٢٠١٤	٨٣٥٥٦	-٧٨٦٣٦٧١	٥٣.١٧٧	٤٤٦٣٥	٢.٢
٢٠١٥	٧٠٣٩٧	-٣٩٢٧٢٦٣	٣٩.٠٤٥	٤٤٣٠٤	١.٤
٢٠١٦	٦٧٠٦٧	-١٢٦٥٨١٦١	٣٤.٧٦٦	٣٣٥٢٤	١.٥
معدل النمو السنوي % ٢٠١٦			- ١٠.٩	- ٢٤.٣	
معدل النمو المركب % لفائض وعجز الموازنة للمدة (٢٠١٣ - (٢٠١٦)		(١٣.٨) *			

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على :-

الاعمدة (١، ٣) ، البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي .

العمود (٢) وزارة المالية / دائرة المحاسبة .

لقد تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية : $R = (n - 1) \sqrt[n]{\frac{x_t}{x_0}} - 1$ ١٠٠

حيث R = معدل النمو المركب، x_t = قيمة المتغير في سنة الهدف ، x_0 = قيمة المتغير في سنة الاساس ، n = عدد السنوات.

المصدر :- خاشع الراوي ، المدخل إلى تحليل الانحدار ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ٧٥.

(*) عجز في الموازنة الحكومية .

٢- اختلال التوازن بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية .

ان الاختلال البنوي في الاقتصاد العراقي يرتبط بمتغيرات خارج قدرات ومهام السلطة النقدية يقف في مقدمتها الطبيعة الرعية للاقتصاد العراقي وانحسار الطاقة الإنتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة على النحو المبين في الجدول (٤) وبالشكل الذي أدى إلى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي ما أدى إلى فتح قناة استيرادية واسعة ، لسد الفجوة بين الطلب الكلي المتزايد والعرض شبه المحدود،

وان لذلك مردودات سلبية في الاقتصاد العراقي لأن أي صدمة خارجية تؤثر فوراً في الوضع الاقتصادي للبلد ، لقد سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي اعلى مستوى لها عام ٢٠٠٨ بلغ (٨.٢%) وذلك لارتفاع أسعار النفط إذ سجل (متوسط أسعار نفط خام الاشارة برنت ٩٧ دولاراً للبرميل في شهر كانون الثاني ٢٠٠٨ ثم ارتفع إلى ١٣٣ دولاراً للبرميل في شهر تموز قبل ان يهبط ليصل إلى ٤٠ دولاراً للبرميل في شهر كانون الاول ٢٠٠٨) (OPEC , 2008,p33) انعكس ذلك في ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع النفط الخام من إجمالي الناتج الحقيقي كما يتضح ذلك في الجدول (٤)، في حين سجلت معدلات نمو الناتج الحقيقي اوطأ مستوى لها عام ٢٠١٦ لتبلغ (٠.٢%-) كما في الجدول (٥) وذلك يعود إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ، إذ وصل نحو (٤٣.٦٧) دولاراً / برميل عام ٢٠١٦ (OPEC ,2014,78).

جدول (٤)

قطاعات النفط الخام ، والزراعة والصناعة والناتج المحلي الحقيقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)

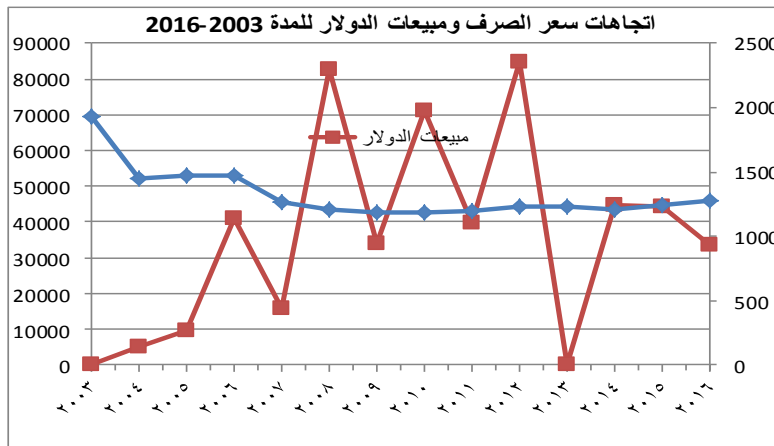
مليار دينار

السنة	قطاع النفط الخام	الاهمية النسبية %	قطاع الزراعة	الاهمية النسبية %	قطاع الصناعة	الاهمية النسبية %	الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	٥٦٢١٢	٥٥	٥٥٤٦.٢	٥.٣	١٥٦٥.٤	١.٤	١٠٢٢٣٥
٢٠٠٥	٥٢٠٦٣.٦	٥٠.١	٧٢٨٦.٦	٧	١٥٤٨.٧	١.٥	١٠٣٩٧٣.٢
٢٠٠٦	٥٤٨٨٢.٥	٥٠	٧٥٩٧.٥	٦.٩	١٧١١.١	١.٦	١٠٩٨٤٣.٧
٢٠٠٧	٥٩٠١٨.١	٥٢.٧	٥٤٩٤.٢	٤.٩	١٨١٧.٩	١.٦	١١١٩٦١
٢٠٠٨	٦٦٣٣٦.٣	٥٤.٥	٤٧٣٠.٤	٣.٩	١٩٣٩.٧	١.٦	١٢١٧٢٧.٩
٢٠٠٩	٦٧٧٥٢.٧	٥٤	٤٨٩٨.٧	٣.٩	٣٦٣٧.٨	٢.٩	١٢٣٤٥٧.٢
٢٠١٠	٦٨٤٠٢	٥١.٣	٥٥٦٠.٨	٤.٢	٢٨٠٥	٢.١	١٣٣٤٣٧
٢٠١١	٧٤١٨٥.٧	٥١.٧	٦٤٦٥.٧	٤.٥	٢٨٧٠.٥	٢	١٤٣٥٦٦.٥
٢٠١٢	٨٣٨٠٥.٧	٥١.٣	٦٠١٩.٦	٣.٧	٢٩٣٠.٨	١.٨	١٦٣٥١٣.٣
٢٠١٣	٨٦٤٣٥.٩	٤٩.٢	٧٤٥٩.٢	٤.٢	٢٦٥٣.٥	١.٥	١٧٥٦٣.٤
٢٠١٤	٩٠١٩٥.٨	٥١.٧	٧٠٦٠.٤	٤	٢٠٣٦.٤	١.٢	١٧٤٤٢٠.٨
٢٠١٥	١٠١٧٧٩.٢	٥٩.٩	٥١٤٨.٢	٣	١٥٥٤.٤	٠.٩	١٦٩٩٨٩.٨
٢٠١٦	١٠٢٣٢٢.٩	٦٠.٤	٢٩١٦.٢	٣	١٦٢٦.١	٠.٩	١٦٩٢١٠.٢

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على النشرة الاحصائية السنوية أعداد متفرقة .

اما عرض النقد (M2) فقد اتجه نحو الارتفاع خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) وينسب مختلفة كما في الجدول (٥) ، ومن الاسباب الرئيسة لهذا الارتفاع لعام ٢٠١٤ والذي سجل نحو ٩٠٧٢٨ مليار دينار وبمعدل نمو (٣.٥%) هي الزيادة الكبيرة في صافي الموجودات الأجنبية وديون القطاع الخاص ، في حين سجل عرض النقد (M2) تراجعاً واضحاً عام ٢٠١٥ بلغ نحو ٨٢٥٩٥ وبمعدل نمو سالب (٩-%) يعود ذلك إلى الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية نتيجة لانخفاض العوائد النفطية فضلا عن توجه الحكومة الى الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة عن طريق اصدار حوالات الخزينة والسندات لتمويل جانب العجز في الموازنة ، وفي عام ٢٠١٦ ارتفاع عرض النقد (M2) نحو ٨٨٠٨٢ مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (٦.٦%) وكما موضح ذلك في الشكل (٢) يعزى ذلك إلى الأثر التوسعي لصافي الديون الحكومية (الاستثمار المحلي) ليسجل ما مقداره ٤٠٧٨٨ مليار دينار مقارنة بـ ٢٨٤١٣ مليار دينار لعام ٢٠١٥ (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ : ٣١) .

شكل (٢)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١) و(٥) .

لم يبد معامل الاستقرار النقدي مستقراً ، إذ تجاوز المستوى المطلوب وذلك يعود إلى ان التغير في السيولة المحلية قد تجاوز التغير في حجم الناتج المحلي بنسبة كبيرة ، لاسيما خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١١) ، الا انه في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كان قريباً من حالة التوازن ، ولو ان الزيادة في الناتج المحلي متأنية من القيمة المضافة إلى قطاع النفط الخام، في حين سجل مؤشراً سالباً للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ليسجل (٨.٥ -) و

(٨.٣-) و(٣.٣-) كما في الجدول (٥) وهذا ما يعكس حالة الركود في الاقتصاد العراقي على اثر الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الاسواق العالمية .

جدول (٥)

المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)

مليار دينار

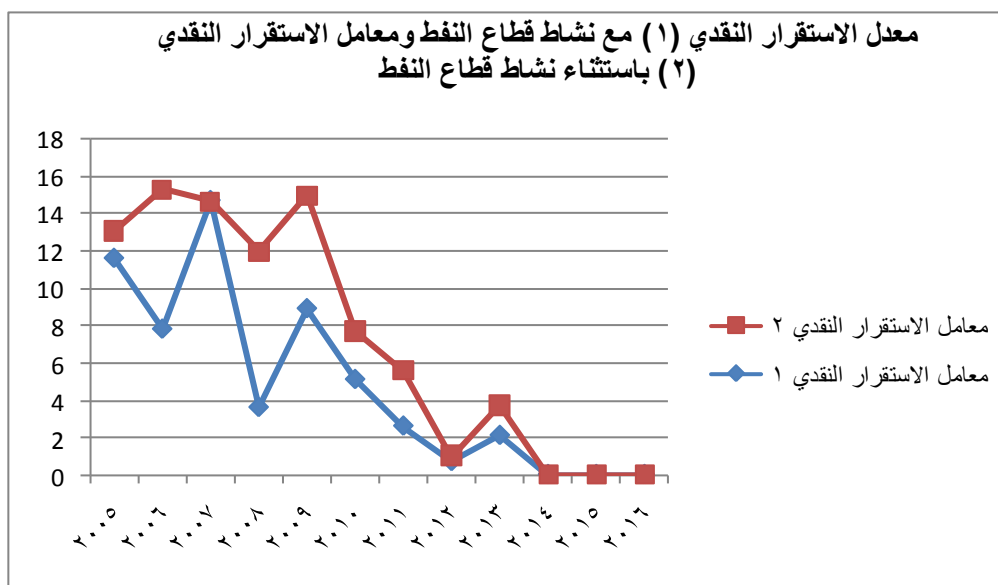
السنة	الناتج المحلي الحقيقي	معدل النمو %	عرض النقد (M2)	معدل النمو %	معامل الاستقرار النقدي
٢٠٠٤	١٠١٨٤٥ .٣	-	١٢٢٥٤	-	-
٢٠٠٥	١٠٩٣٨٩ .٩	١ .٧	١٤٦٨٤	١٩ .٨	١١ .٦
٢٠٠٦	١٠٩٣٨٩ .٩	٥ .٦	٢١٠٨٠	٤٣ .٦	٧ .٨
٢٠٠٧	١١١٤٥٥ .٨	١ .٩	٢٦٩٥٦	٢٧ .٩	١٤ .٧
٢٠٠٨	١٢٠٦٢٦ .٥	٨ .٢	٣٤٩٢٠	٢٩ .٥	٣ .٦
٢٠٠٩	١٢٤٧٠٢ .٨	٣ .٤	٤٥٤٣٨	٣٠ .١	٨ .٩
٢٠١٠	١٣٢٦٨٧	٦ .٤	٦٠٣٨٦	٣٢ .٩	٥ .١
٢٠١١	١٤٢٧٠٠ .٢	٧ .٥	٧٢١٧٨	١٩ .٥	٢ .٦
٢٠١٢	١٦٢٥٨٧ .٥	٦ .٤	٧٥٤٦٦	٤ .٦	٠ .٧
٢٠١٣	١٧٤٩٩٠ .٢	٧ .٦	٨٧٦٧٩	١٦ .٢	٢ .١
٢٠١٤	١٧٣٨٧٢ .٧	-٠ .٦	٩٠٧٢٨	٣ .٥	-٥ .٨
٢٠١٥	١٦٩٦٣٠ .٩	-٢ .٤	٨٢٥٩٥	-٩	-٣ .٨
٢٠١٦	١٦٩٢١٠ .٢	-٠ .٢	٨٨٠٨٢	٦ .٦	-٣ .٣

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على النشرة الاحصائية السنوية أعداد متفرقة .

ولو قمنا باستبعاد القيمة المضافة لنشاط قطاع النفط الخام من الناتج المحلي الحقيقي كما في الجدول (٦) فإن نتائج معامل الاستقرار النقدي بدت أكثر وضوحاً (والذي يبدو ان معامل الاستقرار النقدي خلال المدة لم يكن مستقراً) ، ولاسيما اثناء عام ٢٠٠٧ نتيجة لانخفاض الحاصل في معدل نمو الناتج الحقيقي غير النفطي ، إذ سجل (٢٤ .١-) والعام ٢٠١٥ إذ بلغ (٢٣ .٤-) ، في حين سجل نحو (٤ .٧-) عام ٢٠١٦ نتيجة

للتراجع في معدل نمو كل من الناتج الحقيقي والسيولة المحلية ولكنه كان اقرب إلى الاستقرار عام ٢٠١٢ بلغ نحو (٠.٣) وكما هو موضح ذلك في الشكل (٣) .

شكل (٣)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٥) و (٦) .

جدول (٦)

المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)

مليار دينار

السنة	الناتج الحقيقي عدا النفط GDP	معدل النمو	عرض النقد M2	معدل النمو	معامل الاستقرار النقدي *
٢٠٠٤	٤٥٦٢٥ .٣	-	١٢٢٥٩	-	-
٢٠٠٥	٥١٤٨٧ .٨	١٢ .٨	١٤٦٨٩	١٩ .٨	١ .٥
٢٠٠٦	٥٤٥٠٧ .٤	٥ .٨	٢١٠٨٠	٤٣ .٦	٧ .٥
٢٠٠٧	٥٢٤٣٧ .٧	-٣ .٨	٢٦٩٥٦	٢٧ .٩	-٢٤ .١
٢٠٠٨	٥٤٩٠ .٢	٣ .٥	٣٤٩٢٠	٢٩ .٥	٨ .٤
٢٠٠٩	٥٦٩٥٠	٤ .٩	٤٥٤٣٨	٣٠ .١	٦ .١

٢٠١٠	٦٤٢٨٥	١٢ .٩	٦٠٣٨٦	٣٢ .٩	٢ .٦
٢٠١١	٨٨٥١٤ .٥	٦ .٦	٧٢١٧٨	١٩ .٥	٣
٢٠١٢	٧٨٧٨١ .٨	١٥	٧٥٤٦٦	٤ .٦	٠ .٣
٢٠١٣	٨٦٨٣٧ .١	١٠ .٢	٨٧٦٧٩	١٦ .٢	١ .٦
٢٠١٤	٧٩٢٢٩ .٣	-٨ .٨	٩٠٧٢٨	٣ .٥	-٥ .٣
٢٠١٥	٦٧٨٥١ .٧	-١٤ .٤	٨٢٥٩٥	-٩	-٢٣ .٤
٢٠١٦	٦٦٨٨٧ .٣	-١ .٤	٨٨٠٨٢	٦ .٦	-٤ .٧

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية اعداد متفرقة .

(*) تم احتساب معامل الاستقرار النقدي حسب المعادلة الآتية: $\frac{\Delta M2}{\Delta GDP}$ وقيمة هذا المؤشر إذا كانت مساوية للواحد الصحيح فان هذا يعني ان هناك استقرار نقدي ، وان كان اكبر من الواحد فيعني وجود اتجاهات تضخمية ، وان كان اصغر من واحد فان ذلك يعني وجود اتجاهات انكماشية في الاقتصاد.

ثانياً :- أثر سعر النفط على سعر صرف الدينار العراقي

من الآثار السلبية للقطاع النفطي هو تأثيره في سعر صرف العملة المحلية ، إذ أنّ التقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية وانخفاضها بشكل خاص يحمل آثاراً كارثية على الدول المصدرة للنفط ، إذ لا يقتصر الاثر في تراجع معدلات النمو فحسب وانما يؤثر سلباً في عملة هذه الدولة .

١- سعر الصرف والمرض الهولندي: ان الاعتماد الشامل على قطاع واحد كالقطاع النفطي لتوفير الإيرادات تترتب عليه آثار غير مرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصاً القطاع الصناعي نتيجة الاعتماد بصورة كاملة على مورد طبيعي ، وهو ما أطلق عليه تسمية (المرض الهولندي) الذي اصاب الشعب الهولندي بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال في النصف الاول من القرن الماضي (١٩٠٠ - ١٩٥٠) ، والمرض الهولندي هو ظاهرة اقتصادية تحدث في دولة معينة نتيجة تطورات اقتصادية ينجم عنها ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة بسبب التدفقات الداخلة للعملة الأجنبية ، ومن ثم تتخفف القدرة التنافسية الدولية لها ، ففي هولندا نتيجة ارتفاع حصة المورد الطبيعي ارتفعت قيمة

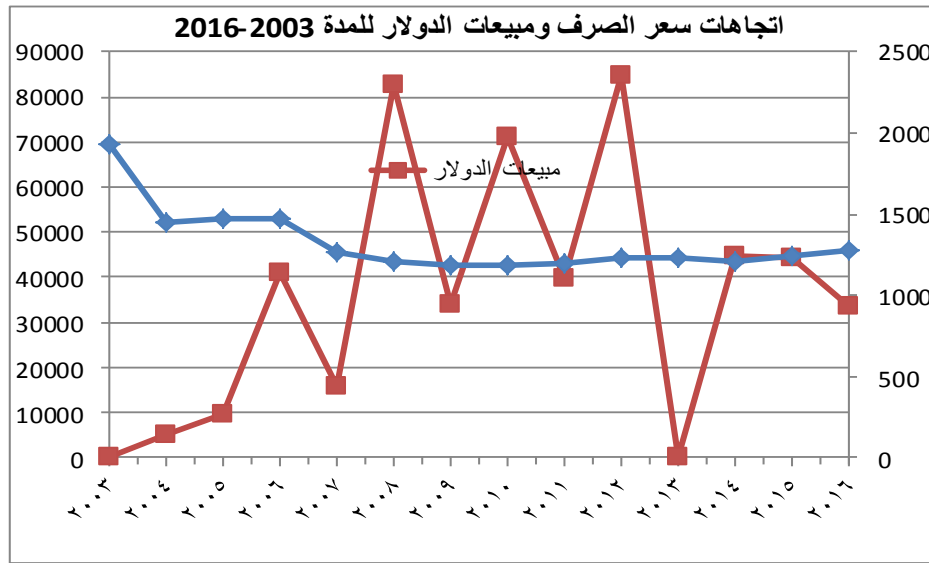
العملة المحلية مما جعل السلع المنتجة محلياً غالية الثمن في حين أصبحت السلع المستوردة أرخص ثمناً في نظر المستهلك الهولندي وترتب على ذلك التأثير سلباً في القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية ، مما انعكس سلباً على التجارة الخارجية وقد اطلق على هذه الظاهرة أيضاً تسمية اللا تصنيع (الشمري ، ٢٠١٠ : ١٢) ، اما بالنسبة للعراق فقد جلب النفط دخلاً هائلاً وقد اخذت قيمة الصادرات النفطية تؤثر في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مما جعل أسعار السلع المنتجة محلياً غير تنافسية في الاسواق العالمية في الوقت الذي أصبحت فيه أسعار السلع المستوردة أرخص ثمناً ، وهو ما يشير إلى اصابة الاقتصاد العراقي بأعراض المرض الهولندي مجدداً بعد اختفائها بسبب العقوبات الاقتصادية عام ١٩٩١ (بيردسال ، ٢٠٠٧ : ٣٧٨) إذ شهد الاقتصاد العراقي معدلات تضخم اعلى بكثير من بقية الدول النفطية فضلاً عن ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي من ١٩٩٠ دينار قبل عام ٢٠٠٣ إلى ١٨٩٦ عام ٢٠٠٣ ثم إلى ١١٧٠ عام ٢٠١٦ (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٧ : ٨٠) ، لذا يتم قياس ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالفرق ما بين التضخم في العراق والتضخم في الخارج ، مضافاً اليه التحسن الذي طرأ على سعر صرف الدينار العراقي .

كما يمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع معدل التبادل الداخلي بالنسبة للعراق والذي يوضح مدى الارتفاع في أسعار السلع غير التبادلية (خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ، خدمات السكن) بالنسبة لأسعار السلع التبادلية (المواد الغذائية ، المشروبات، الملابس) فإذا كانت النتيجة اكبر من الواحد دلّ ذلك على اصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي ، إذ إنّ ارتفاع قيمة معدل التبادل الداخلي تعني ان تأثير الانفاق في الاقتصاد بدأ بالارتفاع بسبب ان الثروة النفطية تقضي إلى زيادة الانفاق ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار السلع التبادلية وغير التبادلية ونظراً لكون السلع غير التبادلية معرضة للتنافسية مع الاسواق الخارجية مقارنة مع السلع التبادلية لذلك تكون نتيجة معدل التبادل الداخلي اكبر من الواحد، إذ بلغ معدل التبادل الداخلي في العراق ٩.٩١ عام ٢٠٠٦ ومن ثم ارتفع إلى ١٢.٣٠ عام ٢٠١٦ ، وهو ما يشير إلى تعمق اصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي (عبد الرضا ، ٢٠١٦ : ٦٥) بسبب انتعاش القطاع النفطي وارتفاع الطلب على السلع المحلية نتيجة زيادة الدخل مقارنة بضالة المعروض منها ، فضلاً عن عدم قدرة السلع الزراعية

والسلع الصناعية العراقية على منافسة السلع الأجنبية الرخيصة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج في قطاعات السلع التبادلية وارتفاع القيمة الحقيقية للعملة المحلية وهو ما دفع أسعارها نحو الارتفاع .

٢- السياسة النقدية وسعر الصرف : أصبح تطور الاقتصاد العراقي مرهوناً بما تدره العائدات النفطية ، وهذه الأخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية ويتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة ، لقد أسهم بشكل كبير نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في رفع قيمة الدينار العراقي ، إذ ان هذا الاجراء قد حقق نجاح كبير في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ، كما أسهم بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة اطمئنانهم بأن الدينار أصبح مخزناً تاماً للقيمة بدلاً من الدولار ، وهذا ما يؤكد مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار بمعدل نمو مركب بلغ (٣٠.٨ %) للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٣ وتحسن سعر الصرف ، في حين انخفض معدل النمو السنوي لمبيعات الدولار عام ٢٠١٦ بنسبة (٢٤.٣ - %) مقارنةً بعام ٢٠١٤ ، كما في الجدول (٣) ، يعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط نحو (٤٣.٦٧) دولاراً / برميل عام ٢٠١٦ (المصدر الاساس لتوفير الدولار) أسهم بشكل كبير في انخفاض واردات العراق من تلك العملة ، الأمر الذي قلل من الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل البنك المركزي ، فضلاً عن اتخاذ البنك المركزي مجموعة من القرارات والاجراءات التي من ضمنها حرمان شركات كبيرة من الاشتراك في النافذة ، بناءً على عقوبات تطبق من قبل البنك المركزي لمخالفتها التعليمات ، فعدم دخول الشركات إلى نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لشراء الدولار يؤدي إلى قلة عرض الدولار وحصرها بشكل أكبر لتغطية عمليات الاستيراد ، كما انه خلق سوقاً موازية لسعر الصرف تزيد بمقدار (١٠٥) دينار على سعر الصرف الاسمي كما في الشكل (٤) .

شكل (٤)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢) و (٣) .

ويتضح ايضا" من الجدول (٣) ارتفاع قيمة الاستيرادات على اساس سيف من (٣٠٢ . ٢١٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى (٣٤٩ . ٥٩) مليون دولار عام ٢٠١٣ بمعدل نمو مركب بلغ (١٢%) إذ ان ارتفاع أسعار النفط كان احد الاسباب في الافراط في الاستيرادات، في حين حافظت العملة المحلية على قيمتها عن طريق انخفاض سعر الصرف للمدة ذاتها ، والسبب في ذلك ان احتياطات البنك المركزي العراقي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وهي بذلك تعد اداة مهمة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية ، أي ان مبيعات الدولار تغطي الاستيرادات ، فيما شهدت الاستيرادات انخفاضا للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلى (١٧٧ . ٥٣) مليون دولار و (٤٤٥ . ٣٩) مليون دولار و (٧٦٦ . ٣٤) مليون دولار على التوالي بمعدل نمو سنوي (٩ . ١٠-%) لعام ٢٠١٦ ، يعزا ذلك الى انخفاض أسعار النفط للمدة ذاتها مما يؤكد ذلك السلوك المتطرف للدولة الربعية .

لقد حافظ سعر صرف الدينار العراقي على استقراره عام ٢٠١٦ ويعود ذلك إلى قيام البنك المركزي العراقي بتطوير اجراءات بيع العملة الأجنبية عبر نافذته من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح الاعتمادات المستنديه لتمويل التجارة الخارجية بدلاً من

اسلوب الحوالات ، كذلك وضع البنك المركزي معياراً اساساً للمصارف وشركات التحويل المالي يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، فضلاً عن الزام المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم كشف تفصيلي بالمبالغ المحولة وجميع المعلومات المطلوبة من متطلبات الافصاح عن مصادر اموال الزبائن والتحقق منها وتوثيقها عن طريق الكشف عن المستفيد الحقيقي من شراء الدولار ومصادر اموالهم كحوالات واعتمادات مستنديه (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي : ٣٦) .

يتضح مما سبق ، ان توجه الايرادات النفطية نحو الاستهلاك والاستيراد سيكون توجهها " قلعا" مالم تتصدى له بيئة استثمارية جاذبة ، فان الطلب على العملة الأجنبية في مزاد البنك المركزي سيبقي هو الآخر احادي ومنكفي على تمويل التجارة الاستهلاكية للقطاع الخاص وتحويل المتبقي الى راس مال متدفق نحو الخارج (كادخار خارجي) .

الاستنتاجات :-

١- يعد الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات تأثراً باختلال العلاقة بين التيار النقدي الذي شهد زيادات كبيرة في كمية النقود والتيار السلعي الذي اتصف بمحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات نظراً إلى الركود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي ، ويرجع اختلال العلاقة بينهما إلى الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني والتي أسهمت في احداث زيادة الكتلة النقدية التي اتجهت نحو زيادة في حجم الاستيرادات من السلع والخدمات .

٢- ان تقلبات أسعار النفط العالمية كان لها اثر ملموس على المتغيرات الحقيقية كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم، فقد ادى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات النفطية وحدوث عجز في الموازنة العامة ، الأمر الذي ادى إلى انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لانخفاض الكمية المشتراة من وزارة المالية ومن ثم زيادة الطلب على الدولار أكثر من عرضة لتغطية الاستيرادات بالعملة الأجنبية وهذا العجز بالطلب يمول من الاحتياطيّات الأجنبية للبنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تلك الاحتياطيّات وتذبذب في سعر الصرف وعدم استقراره .

٣- بخصوص العوامل النقدية ، فان حجم الكتلة النقدية ترتفع وتنخفض بالتزامن مع تقلبات أسعار النفط ، ومن ثم فان عملية بيع العملة تحكمها طبيعة دورة الموارد المالية (الإيرادات النفطية) .

٤- للتخلص من حالة الركود الي يمر بها الاقتصاد العراقي تطلبت الحاجة ايجاد مصادر تمويل الموازنة العامة وعبر ادوات مختلفة (حوالات الخزينة ، حوالات البنك المركزي ، وسندات ، ونوافذ استثمارية)

٥- ان النقود في الاقتصاد العراقي فضلا عن كونها سلعة ضرورية لأغراض المعاملات فهي تعد سلعة سياسية تتأثر بالأوضاع السياسية التي يمر بها البلد ، كون اغلب النقود ذات طابع نفطي والنفط سلعة سياسية تتأثر بالأوضاع السياسية والعالمية .

التوصيات :-

١-لابد من دور استثماري ايجابي يحرك الكتلة النقدية باتجاه السوق من خلال تفعيل دور الجهاز المصرفي ايداعا" واقراضا" ونؤكد اهمية تعبئة المدخرات المحلية التي تعد شرطا" من الشروط الاولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن التنمية الاقتصادية .

٢- العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني لتلبية حاجة السوق المحلية والتركيز على المشروعات المتخصصة في انتاج صادرات غير نفطية ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الطلب على الدولار .

٣- لزيادة إيرادات الموازنة العامة على السياسة المالية في العراق اصلاح وتفعيل نظام الضرائب بشكل عام فضلا" عن ضغط الانفاق ، كما ان تفعيل قانون التعريفية الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ سوف يسهم في تعظيم موارد الدولة

٤- اصلاح المنظومة المصرفية والمالية على اساس اقامة نظام مالي حديث وفعال يسهم في تمويل الاستثمار المنتج بدل من تمويل الاستيرادات ، ولمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة لضمان نمو فعلي .

٥- للتخلص من اثار تغيرات أسعار النفط يجب وضع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط ، فضلا" عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية .

المصادر:-

- 1-OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2003-2016.
- ٢- احمد الكواز .(٢٠٠٤). تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط .
- ٣-أوجست سوانينبرج ، ترجمة خالد العامري .(٢٠٠٨). الاقتصاد الكلي ، القاهرة : دار الفاروق للاستثمارات الثقافية .
- ٤-البنك المركزي العراقي .(٢٠١٧). دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٧ ، العراق .
- ٥-خالد امين عبد الله .(٢٠٠٦). محاسبة النفط ، عمان ، دار وائل .
- ٦-سمير التتير .(٢٠٠٧). التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً ، بيروت : دار المنهل .
- ٧-صديق محمد عفيفي .(٢٠٠٣). تسويق البترول ، مصر : مكتبة عين الشمس .
- ٨-ضياء مجيد الموسوي .(٢٠٠٥). ثورة أسعار النفط ٢٠٠٤ ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- ٩-عبد الحسين محمد العنبي .(٢٠٠٨). الاصلاح الاقتصادي في العراق ، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ،العراق : مركز العراق للدراسات .
- ١٠- لطلو موسى بوخاري .(٢٠١٠). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي) ، لبنان : مكتبة حسن العصرية.
- ١١-ماجد بن عبد الله المنيف .(٢٠٠٨). أوبك نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، بيروت : بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٤١ .
- ١٢-مجيد الهيتي .(٢٠٠٧). ثروة العراق النفطية من ادارة الدكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية، النفط والاستبداد ، بغداد : ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية .
- ١٣-محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا .(١٩٧٩). دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ،الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر .

- ١٤- محمد اسماعيل عمر .(٢٠٠٧). صناعة وتكرير البترول ، القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- ١٥- محمد دويدار واسامة الفولي .(٢٠٠٣). مبادئ الاقتصاد النقدي ،مصر : الدار الجامعية الجديدة .
- ١٦-مايخ شبيب الشمري وزمن راوي سلطان .(٢٠١٢). الخيارات المقامة أمام السياسة النفطية العراقية ، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (٨) ، العدد (٢٣).
- ١٧-نانسي بيروسال .(٢٠٠٧). الثروة النفطية - عون كبير ام عائق اكبر أمام آفاق التنمية في العراق ، النفط والاستبداد ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، معهد الدراسات الاستراتيجية .
- ١٨-نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبد الله محمد .(٢٠١٦). المسارات العكسية للنفط العراقي ، العراق .
- ١٩-هوشيار معروف .(٢٠٠٥). تحليل الاقتصاد الكلي ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ٢٠-هيل عجمي ورمزي ياسين .(٢٠٠٩) . النقود والمصادر والنظرية النقدية ،عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .
- ٢١-وسام ملاك .(٢٠٠٠). النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية) ، بيروت: دار المنهل اللبناني .